

التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصغيرة والمتوسطة المصرية: باستخدام المؤشرات المالية وغير المالية والاقتصادية

أ.م.د/ تامر محمد حسن شهوان
أستاذ إدارة الأعمال المساعد
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

أ.د/ محمد عمري الشوافي
أستاذ إدارة الأعمال
وعميد كلية التجارة السابق - جامعة الزقازيق

أ. ميسره أحمد فاضل
مدرس مساعد - إدارة الأعمال
معهد الدلتا العالي للحاسبات والعلوم الإدارية

ملخص البحث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مساهمة النسب المالية وخصائص الشركات، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، من أجل التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية، ومن ناحية أخرى، تم إجراء مقارنة بين نماذج التنبؤ باستخدام التحليل التمييزي Multivariate Discriminant Analysis والانحدار اللوجستي Logistic Regression لتحديد التحسين في أداء نموذج التنبؤ بالتعثر المالي، بالنسبة لمساهمة المتغيرات غير المالية والاقتصادية، في ضوء نتائج الدراسة، يصف نموذج التنبؤ الذي يجمع بين المتغيرات المالية ومتغيرات خصائص الشركات (العمر ونوع الصناعة) بشكل أفضل احتمال حدوث التعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية. وفقًا لنتائج قياس نماذج التحليل التمييزي MDA والانحدار اللوجستي LR، يتفوق نموذج الانحدار اللوجستي على نماذج التحليل التمييزي ويحسن أداء نموذج التنبؤ على المدى القصير (قبل حدث التعثر لمدة عام) ولكن يتقارب أداء كلا النموذجين على المدى البعيد (قبل حدث التعثر لمدة عامين). نتائج استخدام عينة الاختبار ومقاييس الأداء تؤكد النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

أولاً: تمهيد

يمثل التنبؤ بالتعثر المالي والإفلاس أحد نقاط البحث المستمرة خلال العقود السابقة وحتى وقتنا الراهن، فعلى سبيل المثال قدم Beaver (1966) أول دراسة بحثية أثبتت أنه يمكن استخدام النسب المالية المشتقة من القوائم المالية للتنبؤ بالإفلاس قبل حدوث الإفلاس لمدة تصل إلى خمس سنوات ثم قدم دراسة بحثية تالية لها Beaver et al. (2005) بهدف التحقق من إمكانية الاعتماد على تحليل القوائم المالية للتنبؤ بالتعثر المالي في ظل تطورات بيئة الأعمال والتغيرات العالمية خلال الفترة الزمنية ١٩٦٢م حتى ٢٠٠٢م من خلال اختبار التغيرات في قدرة النسب المالية على التنبؤ بالإفلاس، وأظهرت نتائج الدراسة أنه يحقق نموذج التنبؤ باستخدام النسب المالية أداء مقبول مع مرور الوقت إلا أنه هناك بعض التغيرات الطفيفة التي أدت إلى حدوث انخفاض بسيط في قدرة النسب المالية على التنبؤ ولكن في نفس الوقت يقابل هذا الانخفاض تعويض ناتج عن إضافة المتغيرات الغير مالية ومعلومات السوق التي تحقق زيادة في قدرة النموذج على التنبؤ، مؤكداً أن استخدام معلومات السوق والمعلومات غير المالية والنسب المالية معا يعوض الانخفاض في قدرة النسب المالية على التنبؤ، كذلك الثمان وهو أحد الرواد في هذا المجال قدم عام (١٩٦٨م) أحد النماذج الشهيرة للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات يسمى بنموذج Z-Score وهو عبارة عن نموذج خطي يحتوي على مجموعة من النسب المالية التي يمكن من خلالها التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة مالياً (لمدة تتراوح من عام إلى عامين قبل حدث التعثر)، ثم قدم بعد ذلك مجموعة من الدراسات البحثية خلال الخمسة عقود السابقة ثم انتهى إلى دراسة بحثية في عام ٢٠١٦م

تهدف إلى اختبار أداء نموذج Altman Z-Score 1983 لاستخدامه على مستوى الدول المختلفة ومدى صلاحية معاملات ارتباط النموذج Coefficients بعد مرور خمسة عقود (Altman et al. 2016).

ويرجع وجود هذا الكم الهائل من الدراسات البحثية التي هدفت إلى التوصل لنماذج يمكن من خلالها التمييز بين الشركات المتعثرة وغير متعثرة مالياً والتنبؤ بالتعثر المالي والافلاس إلى عدم توافر نظرية تفسر ظاهرة التعثر المالي أو الافلاس ، ومن ناحية أخرى التغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال بالإضافة إلى تنوع أشكال الاستثمار والتطورات العالمية المتلاحقة التي تفرض ضرورة التطوير لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي والافلاس ، حيث أشارت دراسة (Mensah 1984) إلى أن عدم استقرار أداء نماذج التنبؤ بالتعثر المالي والذي ينعكس في تغير معاملات ارتباط النموذج Coefficients ينتج عن الحالة الاقتصادية الأمر الذي يشير إلى أن بناء نموذج التنبؤ يجب أن يكون خلال فترة زمنية قريبة من تلك الفترة التي يستخدم بها النموذج للتنبؤ (Keasey and Watson, 1991) ، وتتكون هذه من الدراسة من الدراسات البحثية السابقة التي ركزت على تطوير نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة باستخدام المعلومات المالية وغير المالية، ويعرض الجزء الثالث منهجية البحث، بينما يمثل الجزء الرابع تحليل البيانات والنتائج ، وينتهي بالجزء الخامس ويشمل ملخص النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات البحثية السابقة

تشترك العديد من الدراسات البحثية السابقة حول نماذج التنبؤ بالتعثر المالي ، في تحديد احتمال حدوث التعثر المالي للشركات خلال أفق زمنية معينة ، من خلال التركيز على المعلومات المستخدمة في التنبؤ وأساليب التقدير (بناء النماذج) لتطوير هذه النماذج. يقدم هذا العدد من الدراسات السابقة عدة مجموعات من المعلومات المستخدمة كمؤشرات للتنبؤ وكذلك أساليب التصنيف للتعامل مع هذه الأمور، حيث تشير الدلائل العملية للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أن هناك فوائدها من ناحية دقة التنبؤ ، ناتجة عن فهم هياكل الأعمال الأساسية التي تخلق الأزمات بسبب مخاطر العمل العادية (Keasey and Watson, 1991). حيث أن الأداء التشغيلي والمالي للشركات ومعدلات الفشل تتأثر غالباً بمستويات نشاط الاقتصاد الكلي العام ، والتي تتطلب دمج المتغيرات التي تعكس الحالة الاقتصادية العامة في نماذج التنبؤ بالتعثر المالي للشركات.

أظهرت العديد من الدراسات مثل (Ciampi and Gordin, 2013; Bhimani et al., 2013) في مجال التنبؤ بالتعثر المالي للشركات والتي ركزت على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، أن الصناعة تمثل أحد أهم المتغيرات غير المالية ذات دلالة معنوية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات. أيضاً أظهرت نتائج دراسة (Modina and Pietrovo, 2014) أن أكثر من ٥٠٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتعثرة مالياً تقل أعمارها عن ١٥ عاماً (أي الشركات حديثة البدء). تشير دراسة (Amendola, Restaino and Sensini, 2015) إلى أن تأثير الصناعة له مساهمة معنوية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة بينما أشارت نتائج (Qi, Zhang and Zhao, 2014) إلى أن إضافة نوع الصناعة وكذلك الفئة العمرية للشركة (كمؤشرات تعكس المخاطر المنتظمة غير المباشرة) تؤدي إلى تحسن معنوي في دقة التنبؤ بالتعثر المالي للشركات ، بينما اختبرت دراسة (Altman et al., 2010; Rikkers and Thibeault, 2011) قدرة المتغيرات: (حجم الشركة مقاساً باللو غاريتم الطبيعي لإجمالي قيمة الأصول، وتأثير الصناعة

وعمر الشركة) على التنبؤ بمخاطر الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت إلى أن لديهم معلومات إضافية ذات تأثير معنوي في تفسير احتمال التعثر المالي. كذلك دراسة (Altman et al., 2016) التي اختبرت القدرة التنبؤية لهذه المتغيرات وأكدت أن المعلومات غير المالية تحقق تحسن معنوي في دقة التنبؤ لنماذج مخاطر الائتمان. في ضوء ما تم عرضه من نتائج للدراسات البحثية السابقة، تظهر أهمية المتغيرات غير المالية والتي تعكس خصائص الشركات في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص.

تمثل المتغيرات الاقتصادية المؤشرات التي تعكس الحالة الاقتصادية التي يتأثر بها الأداء المالي والتشغيلي للشركات، حيث أظهرت نتائج بعض الدراسات مثل (Alifiah, 2013; Hu, 2011; Bhimani et al., 2013) أن إضافة المتغيرات الاقتصادية إلى المتغيرات المالية تحقق تحسن معنوي لأداء نماذج التنبؤ بالتعثر المالي، حيث استخدمت بعض الدراسات البحثية السابقة معدل العائد على أذون الخزانة (كل 3 أشهر) كأحد المتغيرات التي تعكس مستوى المخاطر المنتظمة المباشرة مثل (Qi, Zhang and Zhao, 2014; Tinoco and Wilson, 2013)، كما أظهرت نتائج دراسة (Chuan, Sun and Wang, 2014) وجود تأثير سلبي لمعدل عائد أذون الخزانة على احتمال التعثر المالي خلال المدى قصير وتأثير إيجابي على المدى البعيد وقد فسرت ذلك بأنه على المدى القصير تسعى الحكومة لتدنية معدلات الفائدة لتحفيز النمو الاقتصادي خلال فترات الكساد، ولكن على المدى البعيد يزداد العائد على أذون الخزانة للتغلب على زيادة معدلات التضخم (الدورة الاقتصادية). وفي ضوء ما تم عرضه يمكن استنتاج أن المؤشرات الاقتصادية تساعد على تفسير احتمال التعثر المالي للشركات.

حاول (Altman 1968) تجنب المشكلات المرتبطة بطريقة التحليل الأحادي للمتغيرات Univariate Analysis والتي استخدمها (Beaver 1966)، باستخدام التحليل متعدد المتغيرات Multivariate Analysis حيث يمكن تحليل العلاقة بين مجموعة من النسب المالية واحتمال الإفلاس في نفس الوقت، باستخدام التحليل التمييزي MDA. في حين أنه قدم (Ohlson 1980) أول نموذج للتنبؤ بالإفلاس باستخدام الانحدار اللوجستي LR لتجنب المشكلات المرتبطة بالتحليل التمييزي مثل شرط التوزيع الطبيعي للمتغيرات المستخدمة في التنبؤ، وكذلك ناتج نموذج التحليل التمييزي الذي يأخذ شكل درجة Score، والتي غالبا ما يصعب تفسيرها.

يعتبر الانحدار اللوجستي LR أكثر أساليب التحليل المتعدد للمتغيرات Multivariate Analysis استخداما بالدراسات البحثية مثل دراسة: (Charalambakis and Garret, 2015; Charalambakis, 2015; Tstring, Chen, Huang and Cheng, 2014)، حيث يتميز الانحدار اللوجستي بانخفاض نسبة خطأ النوع الأول مقارنة بكلا من التحليل التمييزي متعدد MDA (Ciampi and Gordini, 2013) وشجرة القرارات Decision Tree كأحد أساليب تنقيب البيانات Data Mining (Behr and Weinblat, 2017)، كذلك في دراسة (Chen, 2011) حقق الانحدار اللوجستي مستوى دقة تنبؤ (على المدى البعيد) أي قبل حدث التعثر/ الإفلاس بمدة (١٨، ٢٤ شهر) أعلى من أسلوب شجرة القرارات DT وكانت نسبة خطأ النوع الأول الناتجة عن استخدام الانحدار اللوجستي منخفضة عن النسبة الناتجة لنموذج شجرة القرارات، في حين أن نسبة الخطأ من النوع الأول كانت (صفر) عند استخدام أسلوب شجرة القرارات خلال مدة زمنية أقل من عام (ستة أشهر) قبل حدث التعثر/

الافلاس، كما أنه يتفوق الانحدار اللوجستي بشكل عام في مستوى دقة التصنيف والتنبؤ بالشركات المتعثرة / المفلسة على التحليل التمييزي ونموذج كوكس وشجرة القرارات. في ضوء ما تم عرضه من الدراسات البحثية السابقة تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات البحثية التالية:

- هل توجد فروق معنوية بالنسب المالية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة والشركات غير المتعثرة ماليًا ؟
- هل تحقق إضافة المتغيرات الغير مالية (خصائص الشركات) تحسن معنوي في قدرة النموذج على التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل تحقق إضافة المتغيرات الاقتصادية تحسن معنوي في قدرة النموذج على التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل يحقق استخدام الانحدار اللوجستي تحسن معنوي في أداء نموذج التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالتحليل التمييزي المتعدد؟

ثالثاً : منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على التحليل متعدد المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية. حيث تنقسم المتغيرات المستخدمة في التنبؤ إلى ثلاث مجموعات، وهي المتغيرات المالية وغير المالية ومؤشرات الاقتصاد الكلي. يتم التنبؤ باحتمال التعثر خلال فترتين وهما (ت-١ ، ت-٢) ، أي قبل عام أو عامين من حدث التعثر، بالإضافة إلى ذلك ، تم استخدام التحليل التمييزي متعدد المتغيرات بغرض المقارنة مع نماذج الانحدار اللوجستي لتحديد التحسن في أداء نموذج التنبؤ بالتعثر المالي.

١- الأساليب المستخدمة في بناء نماذج الدراسة وتقدير معاملاتها

في ضوء ما تم عرضه من الدراسات البحثية السابقة ، يعتبر كلا من التحليل التمييزي (MDA) والانحدار اللوجستي (LR) أكثر الأساليب المستخدمة في بناء نماذج التنبؤ بالتعثر المالي ، وفيما يلي عرض لكل منهما :

١/١- التحليل التمييزي Discriminant Analysis

يستخدم التحليل التمييزي لتصنيف الحالات والتنبؤ بها داخل مجموعات مختلفة من خلال تحديد الخصائص (المتغيرات) التي تساعد على التمييز بينهما والوصول إلى مجموعة من الخصائص تكون فيما بينها توليفة خطية وتعرف هذه التوليفة باسم دالة التمييز الخطية Linear Discriminant function ويعتبر نموذج التحليل التمييزي أبسط الأساليب التي يمكن استخدامها للتمييز بين المجموعات المختلفة ، كما أنه يعد أكثر الطرق التقليدية استخداماً في بناء نماذج التنبؤ بالتعثر المالي والافلاس ، وفيما يلي معادلة التحليل التمييزي :

$$y = b_0 + b_1x_1 + b_2x_2 + \dots + b_nx_n \quad \text{معادلة رقم (١) :}$$

حيث أن :

- (y) المتغير التابع : الحدث (الحالة) المراد التنبؤ بها أو تصنيفها.
- (b) معاملات دالة التمييز.
- (x) المتغيرات المستقلة المستخدمة في دالة التمييز، (b₀) ثابت.

تعتمد دالة التحليل التمييزي في تقديرها على طريقة المربعات الصغرى *Ordinary Least Squares* ، ويشمل التحليل التمييزي خطوتين أساسيتين: (الأولى) اختبار (ف) *Wilks' lambda* ويستخدم لاختبار مستوى المعنوية لنموذج التمييز ككل، (الثانية) في حال كان نموذج التمييز ذو دلالة احصائية معنوية يتم تقييم كل متغير مستقل بالنموذج على حده لتحديد أي المتغيرات يحقق فرق معنوي في المتوسط لتصنيف المتغير التابع، كما يفضل استخدام التحليل التمييزي عندما تتوافر بعض الافتراضات أهمها: (التوزيع الطبيعي للبيانات أو تساوي مصفوفة التباين المشترك للمجموعات عينة الدراسة)، وذلك للحصول على أداء مقبول للنموذج.

٢/١- الانحدار اللوجستي Logistic Regression

تقوم فكرة دالة الانحدار اللوجستي على تعظيم نسبة الامكان، ويتغلب الانحدار اللوجستي على مشكلة عدم توافر شرط التوزيع الطبيعي للبيانات من خلال الحصول على اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الامكان *Logged odds* بدلا من قيمة احتمال الحدوث بشكل مباشر حيث يحول منحنى الانحدار الخطي المستقيم إلى منحنى انحدار غير خطي يأخذ شكل حرف (S)، وفيما يلي دالة الانحدار اللوجستي:

$$p_i = 1 / (1 + e^{-(b_0 + b_1x_1 + \dots + b_nx_n)}) \quad \text{المعادلة رقم (٢)}$$

حيث أن: (p_i) احتمال التعثر المالي للشركة (i) ، (b_0) معاملات الارتباط لدالة الانحدار. (x_n): قيمة الملاحظة للمتغير (x) للشركة (i).

٢- أساليب اختبار وتقييم أداء نماذج الدراسة

تم استخدام أربعة أساليب كمقاييس للأداء لنماذج الدراسة حتى يتم مقارنتها في ضوء هذه المقاييس لتحديد أي النماذج يحقق أفضل أداء باستخدام عينة الاختبار ، والذي ينعكس في قدرة النموذج على التمييز بين مجموعة الشركات المتعثرة والغير متعثرة ماليا بعينة الدراسة ، وعادة تستخدم هذه الأساليب مجتمعة معا وليس بمعزل عن بعضهم البعض كما جاء بالدراسات البحثية السابقة ، وتشمل الأساليب التالية:

-مقياس (ف) F-measure

يصف مقياس (ف) - أيضا يسمى بمقياس الكفاءة *Effectiveness Measure* - أداء النموذج لتصنيف الشركات في المدى بين حساسية النموذج ومعدل التنبؤ الايجابي الصحيح ، ويتميز مقياس (ف) بأنه يجمع بين قياس معدل التنبؤ الايجابي الصحيح للنموذج وحساسية النموذج ، *Chen* (2011) ، حيث أن معدل التنبؤ الايجابي الصحيح يعكس النسبة الصحيحة للشركات التي تم تصنيفها كشركات متعثرة من إجمالي الشركات التي تم تصنيفها كشركات متعثرة باستخدام النموذج ، ويستخدم مقياس (ف) في تقييم الأداء العام للنموذج في التنبؤ بالشركات المتعثرة ، حيث يتم حسابه كما يلي:

$$\text{مقياس (ف)} = 2 * (\text{معدل التنبؤ الايجابي الصحيح}) * (\text{نسبة حساسية النموذج}) / (\text{معدل التنبؤ الايجابي الصحيح} + \text{نسبة حساسية النموذج}) \quad \text{المعادلة رقم (٣)}$$

حيث أنه : كلما اقتربت قيمة (ف) من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على قدرة النموذج على تصنيف الشركات المتعثرة.

- **منحنيات الأداء (المساحة أسفل المنحني Area under curve):** هي عبارة عن قياس مصور لأداء النموذج حيث يقيس قدرة النموذج على التمييز بين مجموعتي الشركات المتعثرة وغير المتعثرة ، كلما زادت المساحة أسفل المنحني كلما كان ذلك مؤشر جيد لأداء النموذج المستخدم حيث تتراوح قيمة المساحة أسفل المنحني (AUC) بين الصفر والواحد الصحيح فكلما اقتربت من الواحد الصحيح كلما كان مؤشر جيد لأداء النموذج ، وبالرغم من أنه يمثل أحد أدوات القياس المفيدة لقدرة النماذج على التمييز إلا أنه قياس يعكس بعد واحد فقط لقدرة النموذج على التمييز. ويتم حساب (AUC) من خلال المعادلة التالية:

$$A = \frac{1}{2} \sum_{i=1}^m (FAR_i + FAR_{i-1}) \cdot (HR_i + HR_{i-1}) \quad : \text{المعادلة رقم (4)}$$

حيث أن:

(FAR_i): معدل الخطأ الإيجابي عند نقطة القطع i.

(HR_i): معدل التنبؤ الإيجابي الصحيح عند استخدام نقطة القطع i.

(m): عدد نقاط القطع (النواصل) المستخدمة.

حيث ذكرت دراسة Altman et al. (2016) أنه يحقق النموذج أداء مقبول عندما تكون قيمة المساحة أسفل المنحني (AUC) ما بين (٠.٥٠) و (١.٠).

- **معامل ارتباط جيني Gini Rank Coefficient**

يتشابه هذا الأسلوب إلى حد كبير مع أسلوب (المساحة أسفل المنحني AUC) حيث يختلف عنه في أنه يحسب فقط المساحة بين المنحني والخط القطري أو المائل Diagonal Line والذي يسمى منحني لورينز Lorenz Curve ، حيث أن أسلوب المساحة أسفل المنحني (AUC) يقوم على حساب المساحة بالكامل ، ويكون الأداء مقبول عندما يساوي معامل ارتباط جيني (٠.٥٠) أو أعلى ، وفي حالة انخفاض قيمته عن (٠.٥٠) يشير ذلك إلى أن النموذج لا يحقق أداء مقبول حيث لا يستطيع التمييز بين الشركات المتعثرة وغير متعثرة مالياً ، ويمكن حساب معامل ارتباط جيني من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Gini Rank Coefficient} = (2 * AUC) - 1 \quad : \text{المعادلة رقم (5)}$$

حيث تتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد الصحيح ، فكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من الواحد الصحيح كلما كان أداء النموذج جيد.

- **كولموجوروف سميرنوف (Kolmogorv-Samirnov-z):**

يستخدم هذا الأسلوب لاختبار مدى حسن المطابقة Goodness-of-fit بمعنى النموذج المستخدم يحتوى على المتغيرات التي تمثل الخصائص المختلفة بين المجموعتين أم لا ، ويتم ذلك من خلال إيجاد الفروق المعنوية بين منحنىي التوزيع الاحتمالي التراكمي بين عيّنتين أو مجموعتين من حيث شكل ومكان منحني كل مجموعة ، وفقاً لهذا الأسلوب كلما زادت قيمة زد (Z) وكانت ذات دلالة إحصائية معنوية كان ذلك مؤشراً جيداً لأداء النموذج المستخدم في التمييز بين مجموعتي الشركات عينة الدراسة ، وفي حالة انخفاض قيمة (Z) ووجود دلالة إحصائية غير معنوية يكون ذلك مؤشراً لانخفاض أداء النموذج وعدم قدرته على التمييز بين مجموعتي الشركات عينة الدراسة.

٣- متغيرات الدراسة وطرق قياسها

١/٣- المتغيرات المستقلة :

تتكون المتغيرات المستقلة المستخدمة في التنبؤ من ثلاثة مجموعات (مالية، غير مالية، اقتصادية) تم اختيارها كالتالي:

بالنسبة للمتغيرات المالية: تم اختيار (النسب المالية) بالاعتماد على أدائها في الدراسات البحثية السابقة ذات الصلة بالتنبؤ بالتعثر المالي ، وكذلك قدرتها على وصف النواحي الأساسية للأداء المالي والتشغيلي للشركة مثل (الربحية ، السيولة ، النشاط ، الديون) وفي حدود البيانات المتاحة بالتقارير والقوائم المالية للشركات عينة الدراسة.

بالنسبة لمتغيرات خصائص الشركات: تم اختيار المتغيرات غير المالية (خصائص الشركات في ضوء الدراسات البحثية السابقة ، حيث أشارت (Bhimani et و Kasey and Watson (1991) إلى أن إضافة المتغيرات غير المالية (خصائص الشركات) لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة (على وجه الخصوص) تحقق تحسن معنوي في أداء نماذج التنبؤ بالتعثر المالي لهذه الشركات ، حيث تم استخدام المتغيرات غير المالية (عمر الشركة ، نوع النشاط ، حجم الأصول).

جدول (١) المتغيرات المستخدمة بالدراسة

المتغيرات	طريقة القياس	المداول
أولاً: النسب المالية		
نسبة الرفع المالي	إجمالي الخصوم / إجمالي الأصول	الديون
العائد على الأصول	صافي الدخل / إجمالي قيمة الأصول	
العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل / حقوق الملكية	
العائد على رأس المال المستثمر	صافي الدخل / (الأصول الثابتة + صافي رأس المال العامل)	الربحية
هامش الربح التشغيلي	الربح قبل الفوائد والضرائب / المبيعات	
هامش الربح الإجمالي	مجموع الربح / المبيعات	
صافي التدفق النقدي لإجمالي الالتزامات المالية	صافي التدفق النقدي / إجمالي الالتزامات المالية	السلامة المالية
صافي التدفق النقدي للخصوم المتداولة	صافي التدفق النقدي / الخصوم المتداولة	
رأس المال العامل	(الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة) / إجمالي الأصول	السيولة
نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة	
ثانياً: خصائص الشركات		
عمر الشركة	عدد السنوات منذ تأسيس الشركة	المخاطر
نوع النشاط	خمس أنواع طبقاً للتصنيف المستخدم بسوق تداول الأوراق المالية	المنظمة غير المباشرة
ثالثاً: المتغيرات الاقتصادية		
معدل التضخم	نسبة التغير في الرقم القياسي العام للأسعار	الحالة الاقتصادية
العائد على أذون الخزانة	نسبة الخصم على السندات الحكومية قصيرة الأجل المصدرة	
الناتج القومي الإجمالي الحقيقي	القيمة السوقية لما أنتجه المجتمع مستبعد منه التضخم	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسات البحثية السابقة.

بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية: تم اختيار ثلاثة مؤشرات اقتصادية تعكس مدى استقرار البيئة الاقتصادية وحالتها، و العوامل التي تؤثر على أرباح الشركات والائتمان ومعدلات الفائدة، واتباعا للدراسات البحثية السابقة مثل دراسة (Bhimani, et al., 2013; Alifiah, 2013; Hu, 2011; Tinoco and Wilson, 2013) والتي أكدت أن إضافة المتغيرات الاقتصادية تؤدي لتحقيق تحسن في أداء نماذج التنبؤ بالتعثر المالي وتمثل المتغيرات في: (أسعار الفائدة، معدل التضخم، الناتج القومي الإجمالي)، والتي يتم حسابها على أساس شهري و ربع سنوي وسنوي. ويعرض الجدول (١) المتغيرات المستقلة التي تم اختيارها في ضوء الدراسات السابقة وطريقة قياسها ومدلولاتها.

٣/٣- معيار حدث التعثر (المتغير التابع):

نظرا للانتقادات التي وجهت لاستخدام الافلاس كمعيار لتحديد الحالة المالية أو الفنة التي تقع فيها الشركة (Jantaej, 2006)، حيث أشارت دراسة (Shumway, 2001) إلى أنه قد تواجه الشركات الخطر المالي للعديد من السنوات قبل الافلاس وقد تفلس بعد أول عام من مواجهة المخاطر المالية، كذلك (Agostini, 2018) التي أشارت إلى أنه قد تواجه الشركات العديد من الصعوبات المالية ولا تستطيع الوفاء بالتزاماتها المالية ولكن لا يؤدي ذلك حتماً للإفلاس، لذلك أصبح الاهتمام ببناء نماذج يمكن من خلالها التنبؤ المبكر لاقتراب حدث التعثر المالي Ex ante approaches بدلا من التنبؤ بالحدوث Ex post، حيث أصبحت قدرة النموذج لتحقيق علامات الانذار المبكر تمثل هدف عام لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي (Kasey and Watson, 1991). فعلى سبيل المثال في دراسة (Altman et al. 2016) عند استخدام نموذج Z-Score المعدل ٢٠١٦، بعد تعديل معاملات الارتباط للنموذج باستخدام العينة الكلية بالدراسة (٣١ دولة)، وتطبيقه على عينتين فرعيتين من الشركات المدرجة بسوق التداول بالصين العينة الأولى استخدمت معيار (المعاملة الخاصة (ST): التي تمثل بعض أعراض التعثر المالي للشركات مثل حدوث الخسائر المتتالية لمدة عامين وغيره..) لتحديد الشركات المتعثرة، العينة الثانية استخدم معيار (الشطب من سوق التداول أو الافلاس) لتحديد الشركات المتعثرة، حيث حقق نموذج الائتمان المعدل أداء أفضل لتصنيف الشركات المتعثرة بالعينة الأولى مقارنة بأدائه للتصنيف بالعينة الثانية (عند استخدام معيار الشطب والافلاس) حيث أرجع هذا الفرق في أن الفرق بين قيم الوسيط للنسب المالية بين مجموعتي الشركات بالعينة الأولى أكبر منه بين مجموعتي شركات العينة الثانية، مما يشير إلى أنه قد تم اختيار شركات تعاني من التعثر ضمن مجموعة الشركات غير المتعثرة بالعينة الثانية نتيجة أنها لم تشطب أو لم يتم إدراجها ضمن الشركات المفلسة.

كما أنه في معظم الأحيان تتوقف الشركات عن نشر القوائم المالية قبل الافلاس لعدد من السنوات (Agostini, 2018) واتباعا للعديد من الدراسات البحثية السابقة وفي ضوء أهداف الدراسة (تحديد علامات الانذار المبكر لحدث التعثر المالي) وفي حدود البيانات المتاحة، تم استخدام المعايير (التالية) في هذه الدراسة لتحديد حدث التعثر المالي:

- تحقق الشركة خسائر مالية لمدة عامين متتاليين.

- بالإضافة إلى عدم قيام الشركة بتوزيع الأرباح خلال نفس الفترة.

- القيمة السوقية للشركة أقل من القيمة الاسمية خلال نفس الفترة.

وتأخذ قيمة المتغير التابع (١) عندما تتوافر المعايير السابقة بالشركات حيث تكون الشركات متعثرة مالياً، ورقم (صفر) للشركات الغير متعثرة مالياً والتي لا تقابل أيًا من المعايير السابقة خلال نفس الفترة، مع العلم بأنه تم استبعاد الشركات التي قد مرت بأي من حالات التعثر المستخدمة لتحديد حالة التعثر قبل أو بعد سنوات التعثر.

رابعاً : عينة الدراسة

تمثل عينة الدراسة الشركات المساهمة الصغيرة والمتوسطة المدرجة بالبورصة المصرية وفقاً لتعريف الهيئة العامة للرقابة المالية (الشركات المساهمة الصغيرة التي لا يقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن مليون جنيه ويقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن خمسين مليون جنيه أو ما يعادلها من العملات الأجنبية ، والشركات المساهمة المتوسطة لا يزيد رأس مالها المصدر عن ١٠٠ مليون جنيه أو ما يعادلها من العملات الأجنبية)، مستبعد منها شركات التأمين والسمسة والخدمات المالية نظراً لاختلاف طبيعة النسب المالية لهذه الشركات عن الشركات عينة الدراسة ، حيث تم اختيار الشركات عينة الدراسة كالتالي :

٩٦	عدد الشركات المساهمة الصغيرة والمتوسطة المدرجة بالبورصة
١٦	(-) مستبعد منها شركات التأمين والسمسة والخدمات المالية
١٤	(-) الشركات التي لا تتوافر بها شروط اختيار العينة
٦٦	عدد الشركات عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية طبقية مقسمة وفقاً لنوع النشاط وحجم الأصول ، وتحتوي عينة الدراسة على مجموعتين من الشركات: (المجموعة الأولى) الشركات الغير متعثرة مالياً بمتوسط قيمة الأصول (١٢٤.٩٦٥.٣١٦) جنيهاً وتشمل بيانات تغطي نفس الفترة للشركات المتعثرة مالياً (المجموعة الثانية) بمتوسط قيمة الأصول (٩٤.٢٢٣.٣٥٦) جنيهاً والتي تتوافر بها شروط حالة التعثر في الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) ، حيث تم الأخذ في الاعتبار عند اختيار مجموعتي الشركات عينة الدراسة أن تكون متجانسة بقدر المستطاع ، ويوضح الجدول (٢) نسبة الشركات المتعثرة مالياً إلى الشركات غير المتعثرة بعينة الدراسة ، كما يعرض الجدول (٩) وصف لعينة الدراسة ونسبة الشركات بكل مجموعة من عينة الدراسة وفقاً لنوع النشاط.

يوضح الجدول (٢) نسبة الشركات المتعثرة إلى الشركات غير المتعثرة مالياً وكذلك عدد المشاهدات (الشركة السنة) وإجمالي عدد الشركات عينة الدراسة:

جدول (٢) عينة الدراسة

المشاهدات	الشركات الغير متعثرة	الشركات المتعثرة	الإجمالي	نسبة الشركات المتعثرة بعينة الدراسة
٢٦٤	٣٧	٢٩	٦٦	%٤٤

يصف الجدول (٣) الشركات عينة الدراسة من حيث نوع النشاط وفقاً لتصنيف النشاط المستخدم بالبورصة المصرية ، حيث تنقسم الشركات عينة الدراسة إلى خمسة أنواع (رعاية صحية ، خدمات ، تجزئة ، تشييد وبناء ، تصنيع).

جدول (٣) وصف عينة الدراسة (نوع النشاط)

النشاط	الشركات	الشركات المتعثرة			الشركات الغير متعثرة		
		العدد	النسبة (%)	النسبة الاجمالية (%)	العدد	النسبة	النسبة الاجمالية (%)
رعاية صحية	٥	١٧.٢	١٧.٢	١٨.٩	٧	١٨.٩	١٨.٩
خدمات	٤	١٣.٨	٣١	٢٧	٣	٨.١	٢٧
تجزئة	٢	٦.٩	٣٧.٩	٣٢.٤	٢	٥.٤	٣٢.٤
تشييد وبناء	٦	٢٠.٦	٥٨.٥	٥٤	٨	٢١.٦	٥٤
تصنيع	١٢	٤١.٤	١٠٠	١٠٠	١٧	٤٥.٩	١٠٠
الاجمالي	٢٩	١٠٠	٣٧	١٠٠			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات تصنيف البورصة للشركات المدرجة بها.

وفي ضوء أهداف الدراسة تم تقسيم العينة الإجمالية إلى عينة التدريب أو التقدير Estimation Sample بنسبة (٧٠٪) من إجمالي العينة حيث تستخدم في بناء النموذج وتقدير معاملاته، وعينة الاختبار Validation Sample والتي تمثل نسبة (٣٠٪) من إجمالي عينة الدراسة بغرض اختبار نماذج الدراسة وقياس أدائها.

خامسا: تحليل البيانات والنتائج

١- تحديد المتغيرات المستقلة واختبار المعنوية وتحليل المشكلات الانحدارية

تم استخدام اختبار تجانس التباين ليفين Levens' test لتحديد مدى تساوي الاختلافات لقيم المتغيرات المستقلة المستخدمة عن متوسطاتها بكل مجموعة من الشركات عينة الدراسة ، واتباعا للعديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Alifiah, 2013; Lee and Choi, 2012) تم استخدام اختبار (ت) t-test (أحد أساليب الاختبار المعلمي Parametric test) لإيجاد الفروق المعنوية لمتوسطات النسب المالية بين مجموعتي الشركات عينة الدراسة حيث يفضل استخدامه في حالة تجانس التباين للمجموعتين، كما تم استخدام اختبار مان ويتني Mann-Whitney اللامعلمي Non-Parametric حيث يفضل في حالة عدم تساوي مصفوفة التباين المشترك للمتغيرات أو عدم تجانس التباين للنسب المالية المستخدمة بالمجموعتين. كما تجدر الإشارة إلى أنه لم تستخدم هذه الاختبارات بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية نظرا لأنها تمثل نفس القيمة بالنسبة للشركات المتعثرة وغير متعثرة ماليا حيث تخضع مجموعتي الشركات عينة الدراسة لنفس الفترة وأسس الاختبار، لذلك تم تحليل المتغيرات غير المالية والاقتصادية لاحقا باختبار ارتباط بيرسون والمشكلات الانحدارية ، ويعرض الجدول (٤) نتائج الاختبارات الثلاثة:

جدول (٤) اختبارات مستوى المعنوية للمتغيرات المستقلة

المتغيرات	اختبار ليفين		اختبار (t)		اختبار مان- ويتني	
	قيمة (f)	مستوى المعنوية	قيمة (t)	مستوى المعنوية	قيمة (Z)	مستوى المعنوية
صافي التدفق النقدي لإجمالي الألتزامات	٠.٢٢٧	٠.٦٣٥	٣.١٤٦	٠.٠٠٣	٤.٧٤٤-	٠.٠٠٠
السيولة السريعة	٩.٥٦٥	٠.٠٠٣	٢.٢٨٤	٠.٠٢٨	٢.٩٩١-	٠.٠٠٣
رأس المال العامل	١.٤٣٤	٠.٢٣٦	٣.٣٤٣	٠.٠٠١	٣.٣٥٩-	٠.٠٠١
العائد على حقوق الملكية	٥.١٥٥	٠.٠٢٧	٤.٢٧١	٠.٠٠٠	٥.٠١٩-	٠.٠٠٠
العائد على الأصول	٦.٠٨٨	٠.٠١٦	٥.١٨٢	٠.٠٠٠	٤.٨٤٥-	٠.٠٠٠
هامش الربح الإجمالي	٠.٠٦٧	٠.٧٩٦	٣.٠٦٨	٠.٠٠٤	٢.٩١٣-	٠.٠٠٤
هامش الربح التشغيلي	١.٥٥٥	٠.٢١٧	٣.٦٤٩	٠.٠٠١	٤.٣٩٨-	٠.٠٠٠
العائد على رأس المستثمر	٢.٨٧٢	٠.٠٩٥	٤.٦٥٦	٠.٠٠٠	٥.٠٣٣-	٠.٠٠٠
صافي التدفق النقدي للأصول المتداولة	١.٣٢٠	٠.٢٥٥	٣.٨٠٣	٠.٠٠٠	٣.٣٥٣-	٠.٠٠١
لوغاريتم حجم الأصول	٣.٥٨٠	٠.٠٦٥	١.٠٦٧	٠.٩٤٧	٠.٥٤٨-	٠.٥٨٤
عمر الشركة	٠.٧٣٦	٠.٣٩٦	١.٧٨٥	٠.٠٨١	١.٦٢٨-	٠.١٠٠

تظهر نتائج اختبار ليفين بالجدول (٤) تساوي مصفوفة التباين المشترك لأغلب النسب المالية فيما عدا نسبة (السيولة السريعة، العائد على حقوق الملكية، هامش الربح الإجمالي) حيث يقل مستوى المعنوية عن (٠.٠٥) الناتج عن قيمة (f) للاختبار ، مما يشير إلى عدم تجانس التباين للنسب المالية الثلاثة ، كما يلاحظ تشابه نتائج كلا من اختبار (ت) t-test واختبار مان ويتني Mann-Whitney Wilcoxon بالرغم من عدم تساوي مصفوفة التباين المشترك لبعض النسب

المالية إلا أنه تظهر نتائج الاختبارات وجود فروق معنوية بين المتوسطات لنفس النسب المالية بمجموعتي الشركات المتعثرة وغير متعثرة بعينة الدراسة ، كما أنه بالنسبة لمتغير حجم الأصول أظهرت نتائج الاختبارات أنه لا يمثل فرق معنوي بين مجموعتي الشركات عينة الدراسة ، أما متغير (عمر الشركة) وفقا لاختبار T-test يحقق فرق معنوي عند مستوى معنوية ضعيف ($P < 0.10$) بالإضافة لتساوي مصفوفة التباين المشترك لهذا المتغير بين مجموعتي الشركات.

اختيار المتغيرات وتحديد المشكلات الإنحدارية Multicollinearity

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لتحديد المتغيرات ذات علاقة ارتباطية معنوية قوية حيث أنها قد تعكس نفس نواحي الأداء، والتي قد ينشأ عن استخدامها معا في نموذج الدراسة مشكلات إنحدارية تؤدي لعدم استقرار أداء النموذج وزيادة نسبة الخطأ المعياري للمتغيرات المستخدمة في النموذج أو الحصول على اشارات لمعاملات الارتباط (اتجاه العلاقة) غير متوقعة (Serrano and Gutierrez, 2013) ، كما تم استخدام معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor لتحديد مستوى المشكلات الإنحدارية بين المتغيرات المستقلة المستخدمة بالنموذج حيث يعتمد معامل تضخم التباين على نسبة التغير التي يشترك فيها متغيرين مستقلين أو أكثر بالنموذج.

تظهر نتائج الاختبار بالجدول السابق وجود بعض المتغيرات المستقلة ذات علاقة ارتباطية قوية حيث تتعدى قيمة معاملات الارتباط لها (٨٠٪) مثل نسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الأصول وكذلك نسبة العائد على الاستثمار بالإضافة إلى زيادة قيمة معامل تضخم التباين (VIF) لهذه المتغيرات عن (١٠) وقد يرجع ذلك إلى أن كلاهما يعكس الربحية ، وكذلك حيث أشارت بعض الدراسات إلى أنه يجب أن لا تتعدى قيمة معامل تضخم التباين عن (١٠) مثل دراسة (Kutner et al. (2004)، كما أشار (Shumway, 2001) إلى أنه لا يجب أن تتعدى (٥)، في حين أن بعض الدراسات مثل دراسة (Ciampi and Gordini, 2013; Ciampi, 2014) استبعدت المتغيرات ذات قيمة معامل تضخم التباين (VIF) التي تتعدى (٣)، كما استخدمت بعض الدراسات مثل (Shmuck, 2013) المتغيرات ذات قيمة لن تتعدى (٢) مما يشير إلى أنه لن تتفق الدراسات البحثية السابقة على قيمة محددة لمعامل تباين التضخم كقيمة قاطعة Cutoff Point ، لذلك تم الاعتماد في هذه الدراسة على أن قيمة معامل تضخم التباين لا تتعدى (٥).

تم استبعاد كلا من نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية ، نظرا لوجود علاقات ارتباطية قوية بمعظم النسب المالية الأخرى ، حيث أصبحت النسب المالية المتاحة نسب السيولة (رأس المال العامل لإجمالي الأصول، السيولة السريعة) ، ونسب الربحية (العائد على رأس المال المستثمر ، هامش الربح الإجمالي، هامش الربح التشغيلي)، ونسب التدفق النقدي (صافي التدفق النقدي لإجمالي الالتزامات المالية ، صافي التدفق النقدي إلى الخصوم المتداولة).

جدول (٥) نتائج استخدام الاختيار الأمامي والاختيار الخلفي

النسب	الطريقة	الاختبار الأمامي		الاختبار الخلفي	
		قيمة (ت)	مستوي المعنوية	قيمة (ت)	مستوي المعنوية
صافي التدفق النقدي لإجمالي الالتزامات	٢.٧٤٧-	٠.٠٠٨	٢.٣٧٥-	٠.٠٢١	
رأس المال العامل لإجمالي الأصول	٢.٠٩٠-	٠.٠٤١	٢.٥٤٤-	٠.٠١٤	
هامش الربح التشغيلي	---	---	٢.٣٧١-	٠.٠٢١	
العائد على رأس المال المستثمر	٣.٣٧٦-	٠.٠٠١	٢.٢٠٧-	٠.٠٣١	

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج تحليل البيانات باستخدام طريقتي الاختيار الخلفي والأمامي.

وأتباعا للعديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Sun and Li, 2010; Orth, 2013)، تم استخدام كلا من: طريقة الاختيار الخلفي Backward Selection والاختيار الأمامي Forward Selection لتخفيض عدد النسب المالية المستخدمة في النموذج، حيث تشترك النسب المالية المتبقية في قياس نفس نواحي الأداء، ويعرض الجدول (٥) نتائج استخدام الطريقتين.

يتضح من الجدول السابق أنه تتفق نتائج طريقة الاختيار الأمامي والاختيار الخلفي في تحديد عدد (٣) نسب مالية وهي: (صافي التدفق النقدي لإجمالي الالتزامات المالية، رأس المال العامل لإجمالي الأصول، والعائد على رأس المال المستثمر) تحقق فرق معنوي بين مجموعتي الشركات عينة الدراسة، ولكن تختلف نتيجة الاختيار الخلفي بإضافة نسبة هامش الربح التشغيلي إلى النسب المالية الثلاثة السابقة، كما يلاحظ أن نسبة العائد على رأس المال المستثمر ذات أعلى قيمة (ت) وفقا لنتائج الاختيار الأمامي مما يشير إلى أنها أهم نسبة مالية، بخلاف نتائج الاختيار الخلفي حيث أن نسبة رأس المال العامل لإجمالي الأصول ذات أعلى قيمة (ت) مما يشير إلى أنها أكثرهم أهمية، لذلك سوف يتم استخدام الأربعة نسب مالية في نموذج الدراسة، ويعرض الجدول (٦) مصفوفة الارتباط ومعامل تضخم التباين للمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة.

جدول (٦) مصفوفة الارتباط ومعامل تضخم التباين لمتغيرات الدراسة

الاقتصادية	غير المالية		المالية			المتغيرات
	نوع النشاط	عمر الشركة	العائد على رأس المال المستثمر	هامش الربح التشغيلي	رأس المال العامل لإجمالي الأصول	صافي التدفق النقدي
						١
						٠.١١٢
						(٠.١٨٥)
					٠.٣٥٧	٠.١٦٣
					(٠.٠٠٢)	(٠.٠٩٥)
				٠.٤٠٣	٠.٠٠٩	٠.٢١٧
				(٠.٠٠٠)	(٠.٤٧٢)	(٠.٠٤١)
			٠.٢٠٣	٠.٠٩٣	٠.٠٨٧	٠.٠٣٩
			(٠.٠٥١)	(٠.٢٣٠)	(٠.٢٤٥)	(٠.٣٧٦)
		٠.٢١١	٠.٠٣٦	٠.٠٥٤	٠.٠٩٣	٠.٠١٦
		(٠.٠٢٨)	(٠.٧٠٧)	(٠.٥٧٩)	(٠.٣٣٤)	(٠.٨٧٠)
	٠.٠١٨	٠.٠٠٢	٠.٠٢٥	٠.٠٢٠	٠.٠٤٧	٠.٠٩٧
	(٠.٨٥١)	(٠.٩٨٠)	(٠.٧٩٩)	(٠.٨٣٩)	(٠.٦٣٠)	(٠.٣١٥)
٠.٩٨١	٠.٦٨٦	٠.٨٢٧	٠.٥٠٤	٠.٧٢١	٠.٧٢٦	٠.٩١١
١.٠١٩	١.٤٥٧	١.٢٠٩	١.٩٨٣	١.٣٨٧	١.٣٣٧	١.٠٩٧

ملحوظة: يحتوي الجدول على مصفوفة الارتباط لجميع المتغيرات المستخدمة في الدراسة، تشمل النسب المشتقة من القوائم المالية ومتغيرات (خصائص الشركات) والمتغيرات الاقتصادية. الجزء الأول: تمثل الأرقام دون الأقواس معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات، ويشير ما بين الأقواس إلى مستوى المعنوية (P -value) لمعاملات الارتباط، الجزء الثاني: نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) الصف الأول (نسبة التباين) والصف الثاني (معامل تضخم التباين).

يلاحظ من الجدول (٦) أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات لا تتعدى (٢)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلات انحداريه بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذه الدراسة مجتمعة. كما تجدر الإشارة إلى أنه تم استبعاد كلا من: (أسعار الفائدة، معدل التضخم) نظرا لوجود علاقة ارتباطية قوية بين المتغيرين وفقا لقيمة معامل ارتباط بيرسون حيث تتعدى (٠.٩٠) وكذلك

اختبار معامل تضخم التباين حيث كانت نسبة التفاوت قريبة من (٠).

٢- الوصف الإحصائي للشركات عينة الدراسة

يحتوي الجدول (٧) على الوصف الإحصائي للمتغيرات المستقلة من حيث قيم: (الوسط، الوسيط، الانحراف المعياري، الحد الأدنى والحد الأعلى)، وكذلك عدد المشاهدات لكل مجموعة من الشركات عينة الدراسة، والتي تشمل المتغيرات المالية: (نسبة صافي التدفق النقدي لإجمالي الالتزامات المالية، رأس المال العامل لإجمالي الأصول، هامش الربح التشغيلي، العائد على رأس المال المستثمر). بالإضافة للمتغيرات الغير مالية: (خصائص الشركات) وتمثل عمر الشركة وحجم الأصول.

جدول (٧) الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

المتغيرات	المتغيرات المالية				خصائص الشركات	
	صافي التدفق النقدي لإجمالي الالتزامات	رأس المال العامل لأجمالي الأصول	هامش الربح التشغيلي	العائد على رأس المال المستثمر	عمر الشركة	حجم الأصول
أولاً : الشركات المتعثرة						
الوسط	٠.٣٦٢٠٤	٠.٩٠٠٧	٠.٢٨٩٣	٠.١٥٠٩	١٤.٢٨	١٧.٦٢٤
الوسيط	٠.١٤	٠.٧٦	٠.٢٢	٠.١٠	١٠	١٧.٩٦
الانحراف المعياري	١.١٦٦٢٢٧	٣.٢٧٤٨٠	٠.٢٩٠٨٣٠	٠.١٠٠٨٦٥	٩.٤٩٤	١.٤٥٩٥
الحد الأدنى	٥.٢٨٧	٠.٩٩٩	١.٠٣٠	٠.٣٩٧	٤	١٤.٥٠٧
الحد الأعلى	٠.٩٢٩	٠.٧٥٢	٠.٤٠٧	٠.٣٢٤	٣٨	٢٠.١٤٣
عدد المشاهدات (١١٦) مشاهدة						
ثانياً : الشركات الغير متعثرة						
الوسط	٠.٤٥١٠٢	٠.٣٠٩٧٩	٠.١٧٨٥٨	٠.١٢٤٦٥	١٦.٨١	١٧.٩٠٢
الوسيط	٠.١٢٤	٠.٣٠٠	٠.١١٥	٠.١١١٥	١٦	١٨.٠١
الانحراف المعياري	٠.٩٣٣٨٨٤	٠.٢٠٣٥١٦	٠.١٦٣٦٤٧	٠.٠٨٩٩٤٦	١١.٠٤	١.٣٢١١
الحد الأدنى	٠.٣٦٥	٠.٠٢٨	٠.٠٠٤	٠.٠٠٦	٤	١٥.٢٨٦
الحد الأعلى	٤.٢١٤	٠.٨٢٩	٠.٧٤٨	٠.٣٨٧	٤٠	٢٠.٨٩٤
عدد المشاهدات (١٤٨) مشاهدة						
ثالثاً : إجمالي الشركات عينة الدراسة						
الوسط	٠.٠٩٣٧٧	٠.٢١٣٢٥	٠.٠٨٩١٩	٠.٠٧٦٥١	١٥.٧٠	١٧.٧٧٨
الوسيط	٠.٠٥٥٧	٠.٢٤١٠	٠.٠٨٩٨	٠.٠٤٧٤	١٢.٥٠	١٧.٩٨٨
الانحراف المعياري	١.١١٠٩	٠.٢٨٤٩٧٦	٠.٢٤٧٩٣٢	٠.١٠٨٩٣١	١٠.٣٨	١.٣٧٩٥
الحد الأدنى	٥.٢٨٧	٠.٩٩٩	١.٠٣٠	٠.٣٦٧	٤	١٤.٥٠٧
الحد الأعلى	٤.٢١٧	٠.٨٢٩	٠.٧٤٨	٠.٣٨٧	٤٠	٢٠.٨٩٤
إجمالي عدد المشاهدات (٢٦٤) مشاهدة						

يتضح من الجدول (٧) : زيادة نسبة الانحراف المعياري بمجموعة الشركات المتعثرة للنسب المالية: (صافي التدفق النقدي لإجمالي الالتزامات ، رأس المال العامل لإجمالي الأصول ، هامش الربح التشغيلي) عنها في مجموعة الشركات الغير متعثرة بالترتيب (١.١٧٦ < ٠.٩٣٤)، (٠.٣٢٧ < ٠.٢٠٣)، (٠.١٦٤ < ٠.٣٢٧)، حيث يشير هذا الفرق إلى أن الاختلافات في قيم النسب المالية بين الشركات المتعثرة أعلى من الشركات الغير متعثرة ، مما يزيد من احتمال انخفاض قدرة النموذج (حساسية النموذج) Sensitivity في التصنيف والتنبؤ بالشركات المتعثرة، بخلاف أداء النموذج في

التصنيف والتنبؤ بأسرعة أكبر من غير متعلم - specificity - حساس لا يحفض الانحراف المعياري لنفس النسب المالية الثلاثة بها.

كما يلاحظ بالنسبة لعينة الشركات المتعثرة مالياً أن قيمة الوسيط Median للنسب المالية (صافي التدفق النقدي لإجمالي الالتزامات المالية، هامش الربح التشغيلي) تتعدى قيمة الوسيط مما يشير إلى الميل السالب لتوزيع قيم المشاهدات، بينما تتجاوز قيمة الوسيط Mean لنفس النسبتين لقيمة الوسيط بالنسبة للشركات الغير متعثرة مالياً مما يعكس الميل الموجب لتوزيع قيم المشاهدات.

أما بالنسبة للشركات الغير متعثرة بالجزء (ب) الجدول، فنلاحظ أنه تتقارب قيمة كلا من الوسيط والوسيط بالنسبة إلى كلا من: (نسبة رأس المال العامل لإجمالي الأصول، العائد على رأس المال المستثمر) مما يشير إلى التوزيع الطبيعي لقيم المشاهدات لهذه النسب المالية، وكذلك بالنسبة للشركات المتعثرة بالجزء (أ) من الجدول فنلاحظ تقارب كلا من قيمة الوسيط والوسيط لنفس النسب المالية وإن كانت قيم متوسطات هذه النسب للشركات المتعثرة أقل بفارق ملحوظ عن قيم المتوسطات لها عن الشركات الغير متعثرة، بالترتيب $(0.309 < 0.190)$ ، $(0.127 < 0.110)$ مما يشير إلى أن الشركات الغير متعثرة مالياً لديها مرونة أكثر بهيكل الأصول وكذلك تتمتع بمستوى سيولة أعلى من الشركات المتعثرة مالياً، بالإضافة إلى أنها تحقق عائد على رأس المال المستثمر أعلى من الشركات المتعثرة (كما هو متوقع).

٣- نماذج التنبؤ باستخدام الانحدار اللوجستي (LR)

يعرض الجدول (٨) أربعة نماذج للتنبؤ بالتعثر المالي تم بنائها وتقدير معاملاتها باستخدام الانحدار اللوجستي، حيث يكون ناتج النموذج واحد (١) عندما تكون الشركة متعثرة مالياً وصفر (٠) عندما تكون الشركة غير متعثرة مالياً وذلك وفقاً لمعيار حالة التعثر المستخدم والذي تم تحديده مسبقاً بهذه الدراسة. وفي ضوء أهداف الدراسة لاختبار مدى مساهمة المتغيرات الغير مالية (خصائص الشركات) والمتغيرات الاقتصادية في تحسين أداء نموذج التنبؤ بالتعثر المالي عند إضافتها للمتغيرات المالية (النسب المالية) سواء عند إضافة كل مجموعة من المتغيرات على حدة أو المجموعتين معاً، تم تقدير النماذج كما يلي:

النموذج (١): يشمل النسب المالية: (صافي التدفق النقدي لإجمالي الالتزامات المالية، رأس المال العامل لإجمالي الأصول، هامش الربح التشغيلي، العائد على رأس المال المستثمر).
النموذج (٢): يحتوي على النسب المالية بالإضافة إلى متغيرات خصائص الشركات (عمر الشركة ونوع النشاط).

النموذج (٣): يحتوي على النسب المالية بالإضافة إلى المتغير الاقتصادي (الناتج القومي الإجمالي الحقيقي).

النموذج (٤): يشمل جميع المتغيرات المستخدمة (النسب المالية وخصائص الشركات بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية).

يظهر الجدول (٨) من خلال النماذج المعروضة قدرة المتغيرات المستخدمة على التمييز بين الشركات المتعثرة والغير متعثرة وفي نفس الوقت اختبار قدرتها على التنبؤ خلال الفترة (ت-١) قبل حدث التعثر بمدة عام وأيضاً خلال الفترة (ت-٢) قبل حدث التعثر بمدة عامين، وتشمل هذه المتغيرات النسب المالية المشتقة من القوائم المالية للشركات عينة الدراسة عن الفترة (ت-١) وأيضاً خلال الفترة (ت-٢)، وكذلك خصائص الشركات (العمر ونوع النشاط)، بالإضافة إلى المؤشر الاقتصادي (الناتج القومي الحقيقي) خلال نفس الفترة.

ويلاحظ بالنموذج (١): تحقق نسبة (العائد على رأس المال المستثمر) أعلى قدرة على التمييز بين مجموعتي الشركات المتعثرة والغير متعثرة خلال فترات التنبؤ (ت-١) وأيضاً (ت-٢)، حيث

أنها ذات دلالة إحصائية معنوية قوية ($p\text{-value} < 0.05$) بالإضافة إلى أنها تحتوي على أعلى قيمة ($Wald statistic$) من بين الأربعة نسب مالية المستخدمة بالنموذج (١) خلال فترتي التنبؤ، ثم تأتي نسبة (رأس المال العامل لإجمالي الأصول) من حيث القدرة على التمييز بين مجموعتي الشركات والتنبؤ خلال الفترة (ت-١) والفترة (ت-٢) كما أنها تحتفظ بنفس مستوى المعنوية خلال فترات التنبؤ ($p\text{-value} < 0.05$).

جدول (٨) نماذج الدراسة باستخدام الانحدار اللوجستي

المتغيرات	نموذج (١)	نموذج (٢)	نموذج (٣)	نموذج (٤)
	(ت-١)	(ت-٢)	(ت-١)	(ت-٢)
صافي التدفق النقدي لإجمالي التزامات رأس المال العامل لإجمالي الأصول هامش الربح التشغيلي العائد على رأس المال المستثمر	٠.٦٨٩- (١.٦١٠)	٠.٨١٥- (٢.٥٢٥)	٠.٨٥٨- (٢.٨٠٠)	٠.٩٣٧- (٢.٧٩٨)
عمر الشركة	٠.٠٤٨ (٢.٨٩٤)	٠.٠٧٧ (٦.٠٦٤)	٠.٠٤٨ (٢.٩١٤)	٠.٠٧٧ (٦.٧٠٩)
نوع النشاط				
الرعاية الصحية	٠.١٦٤- (٠.٠٣٠)	٠.٠٣٤ (١.١٨١)	٠.٢١١- (٠.٠٤٨)	٠.١٠٠ (١.١١٣)
تجارة تجزئة الخدمات	٠.٤٤٩- (٣.٧٩٩)	٠.٢٣٤- (٠.٠٢٣)	٠.٢٢٥- (٣.٨٣٥)	٠.٢٥٧- (٠.٠٣١)
التشييد والبناء التصنيع	٠.٠٤٦- (٠.٠٠٣)	٠.١٣٧- (٠.٠٢٣)	٠.٠٨٠- (٠.٠٠٨)	٠.١٦٢- (٠.٠٣٢)
الناتج القومي الحقيقي	١.٦٨٥ (٢.٤٩٥)	٢.٠٢٦ (٤.٠٢٦)	١.٦٩٦ (٢.٥٠٦)	٢.٠١٣ (٣.٩٦٥)
الثابت	١.٤٥٧ (١٢.٤٢١)	١.٢١٧ (٨.٨٨٠)	٢.٤١٨ (٠.٥٨٥)	١.٨٥٩ (٠.٣٩٦)
معامل التحديد (R^2)	٠.٤٩٨	٠.٤٩٠	٠.٥٩٧	٠.٥٥٠
اختبار (HL)	١٤.٣٨٩ (٠.٠٧٨)	٩.٨٧٦ (٠.٢٧٤)	٨.١٠٠ (٠.٤٢٤)	٥.٧١٧ (٠.٦٧٩)

ملحوظة: يشمل الجزء (أ) بالجدول: الأرقام بدون الأقواس معاملات النماذج، بينما الأرقام ما بين الأقواس تمثل قيمة معامل ووالد ($Wald statistic$)، ويشمل الجزء (ب) بالجدول: معامل التفسير (R^2) وقيمة (نأ) لاختبار Hosmer-Lameshow بدون الأقواس، بينما القيم بين الأقواس تمثل مستوي المعنوية ($P\text{-Value}$) للاختبار.

$$Wald statistic = \left(\frac{B}{SE} \right)^2$$

(١) يتم حساب قيمة $Wald statistic$ من خلال المعادلة التالية: $Wald statistic = \left(\frac{B}{SE} \right)^2$ حيث أن: (B) معامل الارتباط، (SE) الخطأ المعياري.

ويلاحظ أن النموذج (١) يحتفظ بنفس القدرة التفسيرية خلال الفترتين (ت-١، ت-٢) حيث أن معامل التحديد (R^2) للفترة الأولى (٠.٤٩٨)، والفترة الثانية (٠.٤٩٠)، كما يلاحظ أن زيادة قيمة (χ^2) الناتجة عن اختبار (حسن المطابقة) Goodness-of-fit (HL) خلال الفترة (ت-١) عن قيمة (χ^2) للفترة (ت-٢) وكذلك انخفاض مستوى المعنوية الناتج عن اختبار (HL) للفترة (ت-١) ($p-value < 0.10$) عن مستوى المعنوية ($p-value > 0.10$) للفترة (ت-٢)، مما يشير إلى أن النموذج (١) أكثر ملائمة للبيانات عينة الدراسة لتفسير حالة التعثر للفترة (ت-٢) قبل حدث التعثر بمدة عامين، عن الفترة (ت-١) وقد يرجع ذلك إلى أن نسبة (هامش الربح التشغيلي) أصبحت تمثل فرق معنوي بين مجموعتي الشركات عينة الدراسة خلال الفترة (ت-٢) عند مستوى معنوية ($p-value < 0.10$)، بالإضافة إلى زيادة قدرة نسبة (صافي التدفق النقدي لإجمالي الالتزامات المالية) حيث زادت قيمة (χ^2) إلى (٢.٥٨) وإن كانت غير معنوية.

النموذج (٢): عند إضافة متغيرات خصائص الشركات إلى النسب المالية أدى إلى زيادة القدرة التفسيرية للنموذج حيث أصبح معامل التحديد (R^2) (٠.٥٩٧) قبل حدث التعثر بمدة عام (ت-١)، بالإضافة إلى زيادة القدرة التفسيرية أيضا للنموذج في الفترة (ت-٢) لتصل إلى (٠.٥٥٠) عن النموذج (١)، كما يلاحظ انخفاض قيمة (χ^2) لاختبار HL خلال الفترتين (ت-١، ت-٢) عن النموذج (١) الذي يشمل النسب المالية فقط، وفي نفس الوقت زيادة قيمة ($p-value$) لاختبار (HL) خلال الفترتين (ت-١، ت-٢) على الترتيب (٠.٠٧٨ > ٠.٤٢٤) (٠.٢٧٤ > ٠.٦٧٩)، مما يشير إلى أن بعد إضافة خصائص الشركات (عمر الشركة ونوع النشاط) أصبح النموذج أكثر ملائمة وتمثيلا للبيانات عينة الدراسة.

كما يلاحظ أن النسب المالية الأربعة أصبحت ذات دلالة إحصائية معنوية وإن كان مازال كلا من نسبة (العائد على رأس المال المستثمر، رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول) أعلى قدرة على التمييز بين مجموعتي الشركات عينة الدراسة بالإضافة إلى أنهما أعلى قدرة على التنبؤ خلال الفترتين (ت-١، ت-٢)، متغير (عمر الشركة) ذو دلالة إحصائية معنوية قوية خلال الفترة قبل حدث التعثر بمدة عام (ت-١) حيث ينخفض مستوى المعنوية قبل حدث التعثر بمدة عامين (ت-٢) إلا أنه لا يزال ذو دلالة إحصائية معنوية ($p-value < 0.10$)، وقد باتت اتجاه العلاقة باحتمال التعثر المالي غير المتوقع نظرا لأن العلاقة إيجابية فكلما زاد عمر الشركة زاد احتمال التعثر وقد يرجع ذلك إلى وجود مشكلة انحداريه من أحد المتغيرات الأخرى المدرجة بالنموذج أو قد يفسر ذلك زيادة الأعباء المالية على الشركات مع مرور الوقت وبالتالي جعلها أكثر عرضة لاحتمال التعثر، كما يتضح أن متغير نوع النشاط ذو دلالة إحصائية معنوية في التنبؤ باحتمال التعثر وخاصة الشركات التي تعمل في مجال تجارة التجزئة تكون أقل عرضة لخطر التعثر، بينما الشركات التي تعمل في مجال التشييد والبناء تكون أكثر عرضة لخطر التعثر المالي.

يحتوي النموذج (٣) على النسب المالية الأربعة بالإضافة إلى متغير (الناتج القومي الإجمالي الحقيقي) كأحد مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تعكس الحالة الاقتصادية للدولة، حيث تظهر النتائج وجود علاقة سلبية بين الناتج القومي الإجمالي واحتمال التعثر المالي كما هو متوقع بالرغم من أنها علاقة غير معنوية، كما يلاحظ أيضا أنه لا يحقق إضافة إلى القدرة التفسيرية للنموذج حيث أن معامل التحديد (R^2) كما هو في حالة استخدام النسب المالية فقط من ناحية، ومن الناحية الأخرى زيادة قيمة (χ^2) لاختبار HL وانخفاض قيمة ($p-value$) عن النموذج (١)، مما يشير إلى أنه عند إضافة المتغير (الناتج القومي الإجمالي) للنسب المالية أصبح النموذج أقل تمثيلا للبيانات عينة الدراسة، كما أنه بالنسبة للنموذج (٤): عند إضافة المتغير الاقتصادي إلى النسب المالية وخصائص الشركات لم تتحقق أي إضافة للقوة التفسيرية للنموذج حيث أن معامل التفسير (R^2)

كما هو بالنموذج (٢) بالإضافة إلى أن النموذج أيضا أصبح أقل ملائمة وتمثيلا للبيانات عينة الدراسة.

٤- نماذج التنبؤ باستخدام التحليل التمييزي (DA)

يعرض الجدول (٩) نماذج الدراسة الأربعة التي تم عرضها في الجدول (١٢) ولكن باستخدام أسلوب التحليل التمييزي MDA لبناء النماذج وتقدير معاملاتها، وذلك بهدف مقارنتها بالنماذج الأربعة المقدرة باستخدام الانحدار اللوجستي LR، بهدف اختبار مدى مساهمة الأساليب المستخدمة في التقدير في تحسين أداء نماذج الدراسة.

يتضح من الجدول (٩): النموذج (١): وفقا لنتائج التحليل التمييزي تحقق متوسطات النسب المالية الأربعة فرق معنوي بين مجموعتي الشركات عينة الدراسة خلال الفترات (ت-١) و(ت-٢)، ويلاحظ أنه وفقا لقيمة وليكس لمدا Wilks' lambda تحقق نسبة (العائد على رأس المال المستثمر) أعلى مساهمة في دالة التحليل التمييزي حيث تتراوح قيمة وليكس لمدا بين (الصفر والواحد) فكلما انخفضت قيمة وليكس لمدا كلما كان المتغير المستخدم أكثر مساهمة في دالة التحليل التمييزي، ثم تأتي نسبة (رأس المال العامل لإجمالي الأصول) ثاني أعلى نسبة مالية مساهمة في دالة التحليل التمييزي للنموذج (١)، كما أنهما يحتفظان بقدرتهما على التمييز بين مجموعتي الشركات عينة الدراسة وكذلك قدرتهما على التنبؤ خلال الفترتين (ت-١، ت-٢)، كما تنخفض قيمة وليكس لمدا لنسبة (صافي التدفق النقدي لإجمالي الالتزامات المالية) خلال الفترة (ت-٢) عن الفترة (ت-١) مما يشير إلى زيادة الفرق المعنوي بمتوسط نسبة (صافي التدفق النقدي لإجمالي الالتزامات) بين مجموعتي الشركات عينة الدراسة، أيضا بالإضافة إلى انخفاض قيمة وليكس لمدا لنسبة (هامش الربح الإجمالي)، ومن ناحية أخرى زيادة قيمة معاملات الانحدار لكل النسبتين خلال الفترة (ت-٢) مما يدل أيضا على زيادة مساهمتهما خلال الفترة (ت-٢) في دالة التحليل التمييزي للنموذج (١)، كما تأخذ معاملات النسب المالية الأربعة بالنموذج إشارة سالبة (كما هو متوقع)، مما يشير لوجود علاقة عكسية بينهما وبين احتمال التعثر المالي للشركات عينة الدراسة، حيث أنه كلما زادت نسبة (صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية لإجمالي الالتزامات المالية) انخفض احتمال التعثر المالي، كما أنه كلما زادت نسبة (رأس المال العامل لإجمالي الأصول) كلما زاد مستوى السيولة بالشركة وأيضاً زيادة المرونة بهيكل الأصول بالشركة وانخفض احتمال التعثر، بالإضافة إلى أن زيادة كلا من نسبة (هامش الربح الإجمالي، العائد على رأس المال المستثمر) تشير إلى زيادة قدرة الشركات على تحقيق الأرباح وبالتالي انخفاض احتمال التعثر المالي، كما يلاحظ من الجزء (ب) بالجدول انخفاض معامل التفسير (R^2) للنموذج (١) بشكل غير ملحوظ خلال الفترة (ت-٢) عن الفترة (ت-١) وكذلك القيمة الذاتية للنموذج Eigenvalue، مما يشير إلى احتفاظ النموذج (١) بقدرته على تفسير ظاهرة التعثر خلال فترتي التنبؤ من ناحية، ومن الناحية الأخرى يحتفظ النموذج (١) بأهميته في التمييز بين الشركات عينة الدراسة من خلال تمثيل الأبعاد المستخدمة في التمييز بين الشركات عينة الدراسة خلال الفترات (ت-١، ت-٢) بنفس الدرجة من الأهمية.

النموذج (٢): يلاحظ من (ب) بالجدول (٩) زيادة قيمة معامل التفسير (R^2) للنموذج (٢) خلال فترات التنبؤ (ت-١)، (ت-٢) مما يشير إلى زيادة قدرة النموذج على تفسير ظاهرة التعثر المالي للشركات عينة الدراسة بعد إضافة متغيرات خصائص الشركات (عمر الشركة، نوع النشاط) إلى النسب المالية الأربعة للنموذج (١)، بالإضافة إلى زيادة القيمة الذاتية والتي تشير إلى زيادة أهمية النموذج في التمييز بين الشركات المتعثرة وغير متعثرة حيث أصبح يشمل أبعاد أكثر تمثيلا لخصائص الشركات عينة الدراسة، أما بالنسبة إلى متغير (نوع النشاط) يلاحظ أن الشركات التي

تعمل في مجال التشييد والبناء أقل عرضة للتعثر المالي على عكس نتائج الانحدار اللوجستي والتي أظهرت أن الشركات التي تعمل في مجال التشييد والبناء أكثر عرضة لخطر التعثر المالي، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف أسلوب التحليل التمييزي (MDA) في تفسير الجوانب المختلفة لطبيعة المتغير التابع (كأحد أساليب الانحدار الخطي) عن أسلوب الانحدار اللوجستي والذي يمثل أحد أساليب الانحدار غير الخطي، كما يلاحظ أن متغير (عمر الشركة) له تأثير معنوي إيجابي على احتمال التعثر المالي للشركات عينة الدراسة، كما أنه يحقق مساهمة أعلى بدالة التحليل التمييزي عن متغير (نوع النشاط) نظرا لانخفاض قيمة وليكس لمدا لمتغير (عمر الشركة) عن قيمته لمتغير (نوع النشاط).

جدول (٩) نماذج الدراسة باستخدام التحليل التمييزي

المتغيرات	نموذج (١)	نموذج (٢)	نموذج (٣)	نموذج (٤)
	(١-ت)	(٢-ت)	(١-ت)	(١-ت)
صافي التدفق النقدي لإجمالي الالتزامات	٠.٢٧١- (٠.٩٣٠)	٠.٢١٨- (٠.٩٣٠)	٠.٢١٧- (٠.٩٣٠)	٠.٢٧٤- (٠.٩٠٥)
رأس المال العامل لإجمالي الأصول	١.٨٠٨- (٠.٨٦٥)	١.٧٤٠- (٠.٨٦٥)	١.٧٤٨- (٠.٨٦٥)	١.٨١٢- (٠.٨٨٥)
هامش الربح التشغيلي	٠.٨١٧- (٠.٩٠٩)	٠.٧٣٣- (٠.٩٠٩)	٠.٧٣٥- (٠.٩٠٩)	٠.٨١٨- (٠.٩٠٩)
العائد على رأس المال المستثمر	٠.٢٥٨- (٠.٨٢١)	٠.٢٨٥- (٠.٨٢١)	٠.٢٨٦- (٠.٨٢١)	٠.٢٥٢- (٠.٨٢١)
عمر الشركة	٠.٠٣٣ (٠.٩٧١)	٠.٠٢٤ (٠.٩٧٤)	٠.٠٣٣ (٠.٩٧١)	٠.٠٢٤ (٠.٩٧٤)
نوع النشاط	٠.٠٥٠ (٠.٩٩٢)	٠.٠٣٣- (٠.٩٩٣)	٠.٠٣٤- (٠.٩٩٢)	٠.٠٢٣- (٠.٩٩٣)
الرعاية الصحية	١.٠١٨ (٠.٩٩٩)	١.٠١٧- (٠.٩٩٩)	١.٠٤٠ (٠.٩٩٩)	٠.٠٨٨- (٠.٩٩٩)
التجزئة	١.٠١٨ (٠.٩٩٩)	٠.٠٦٦ (٠.٩٩٩)	٠.٠٣١ (٠.٩٩٩)	٠.٠٧٧ (٠.٩٩٩)
الخدمات	١.٠٠٠ (٠.٩٩٩)	١.٠٠٠ (٠.٩٩٩)	١.٠٠٠ (٠.٩٩٩)	١.٠٠٠ (٠.٩٩٩)
التشييد والبناء	٠.٥٢٠- (٠.٩٩٥)	٠.٧٥٣- (٠.٩٥٦)	٠.٥١٥- (٠.٩٥٥)	٠.٧٤٧- (٠.٩٥٦)
التصنيع	٠.٠٢٥- (٠.٩٩١)	٠.١١٩ (٠.٩٨٩)	٠.٠١٧- (٠.٩٩١)	٠.١٢٧ (٠.٩٨٩)
الناتج القومي الحقيقي	٠.٩٠٨ (٠.٩٩٩)	٠.٣٩١ (٠.٩٩٩)	٠.٧٣٧ (٠.٩٩٩)	٠.٧٦٥ (٠.٩٩٩)
ثابت	٠.٨١٨ (٠.٩٠٨)	٠.٣٩١ (٠.٣٩١)	٠.٧٣٧ (٠.٧٣٧)	٠.٧٦٥ (٠.٧٦٥)
معامل التحديد (R^2)	٠.٣٢٣	٠.٣٦٠	٠.٣٤١	٠.٣٢١
القيمة الذاتية	٠.٤٥٧	٠.٥٦٣	٠.٥١٦	٠.٤٥٨

ملحوظة : النموذج (١) يشمل الأربعة نسب مالية فقط ، النموذج (٢) الأربعة نسب مالية بالإضافة إلى خصائص الشركات (عمر الشركة ونوع النشاط) ، النموذج (٣) يشمل النسب المالية بالإضافة لمتغير (الناتج القومي الإجمالي) ، النموذج (٤) يشمل جميع المتغيرات المالية وغير المالية والاقتصادية، الأرقام دون الأقواس تمثل معاملات النموذج، الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة معامل وليكس لمدا.

بالنسبة للنموذج (٣): تتشابه نتائج الانحدار اللوجستي مع نتائج التحليل التمييزي حيث أنه عند إضافة متغير (الناتج القومي الحقيقي الإجمالي) كأحد مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى الأربعة نسب مالية المستخدمة بالنموذج (١) لم يتحقق تحسن في القدرة التفسيرية للنموذج حيث ظلت قيمة (R^2) كما هي بالنموذج (١) في حالة استخدام النسب المالية فقط ، كما أنه لم تتغير القيمة الذاتية للنموذج $eigenvalue$ أيضا مما يشير إلى عدم احتواء النموذج على أي أبعاد إضافية يمكن استخدامها في التمييز بين الشركات المتعثرة والغير متعثرة ماليا.

النموذج (٤): يشمل النموذج جميع المتغيرات (النسب المالية ، خصائص الشركات ، المتغيرات الاقتصادية) ويلاحظ من الجزء (ب) بالجدول (٩) أنه عند إضافة متغير (الناتج القومي الإجمالي الحقيقي) للنموذج (٢) الذي يحتوي على النسب المالية وخصائص الشركات لم تتغير قيمة كلا من معامل التفسير (R^2) والقيمة الذاتية للنموذج ، مما يشير إلى أن إضافة هذا المتغير بالنموذج (٤) لم تحقق أي تحسن في الأداء ، بالرغم من أن علاقة هذا المتغير سلبية باحتمال التعثر كما هو متوقع إلا أنه غير معنوي.

وفي ضوء نتائج استخدام كلا من أسلوب الانحدار اللوجستي LR والتحليل التمييزي DA بالجدول (٨) والجدول (٩) نلاحظ أن إضافة المتغيرات غير المالية (خصائص الشركات) تحقق تحسن في القوة التفسيرية للنماذج $Explanatory Power$ بالإضافة إلى أنها تصبح أكثر تمثيلا للأبعاد المستخدمة في التمييز بين الشركات عينة الدراسة والقدرة على التنبؤ باحتمال التعثر المالي وتفق هذه النتائج مع دراسة (Bhimani et al., 2013; Ciampi and Gordini, 2013) والتي ركزت على الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي أظهرت أن نوع النشاط يمثل أحد أهم المتغيرات (غير المالية) ذات دلالة إحصائية معنوية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات، وأيضا دراسة Modina and (Pietrovo, 2014) التي أكدت وجود علاقة معنوية بين عمر الشركة واحتمال التعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك نتائج دراسة (Qi, Zhang, and Zhao, 2014) التي أوضحت أن إضافة كلا من متغير نوع الصناعة والفئة العمرية (كمتغيرات تعكس المخاطر المنتظمة غير المباشرة) تحقق فرق معنوي بمستوى دقة نموذج التنبؤ بالتعثر المالي.

سادسا: نتائج اختبار صلاحية نماذج الدراسة

في الجزء السابق تم استخدام عينة التقدير (٧٠٪ من إجمالي البيانات المستخدمة في هذه الدراسة) بغرض بناء نماذج الدراسة وتقدير معاملاتها ، بالإضافة إلى تحديد أي المتغيرات التي ينتج عن إضافتها تحسن لأداء نموذج التنبؤ بالتعثر المالي. في هذا الجزء تم اختبار أداء نماذج الدراسة باستخدام عينة الاختبار (٣٠٪ من إجمالي البيانات المستخدمة في هذه الدراسة) من خلال استخدام الأساليب (مقاييس الأداء)، ومقارنتها لتحديد أفضل نموذج يحقق أقل نسبة خطأ سواء من النوع الأول: (تصنيف الشركة المتعثرة ماليا كشركة غير متعثرة أو ما يسمى تنبؤ سلبي خطأ وغياب حالة التعثر)، أو خطأ النوع الثاني: (تصنيف الشركة الغير متعثرة كشركة متعثرة ماليا، أو ما يسمى بالتنبؤ الإيجابي الخطأ).

يعرض الجدول (١٠) مصفوفة الخطأ لكلا من نموذج (١) والذي يشمل النسب المالية الأربعة (صافي التدفق النقدي لإجمالي الالتزامات المالية، رأس المال العامل لإجمالي الأصول ، هامش الربح التشغيلي، العائد على رأس المال المستثمر)، والنموذج (٢) والذي يحتوي على النسب المالية الأربعة للنموذج (١) بالإضافة إلى متغيرات خصائص الشركات (عمر الشركة ونوع النشاط) ، وذلك باستخدام كلا من: (التحليل التمييزي DA، الانحدار اللوجستي LR) للمقارنة بينهما.

جدول (١٠) مصفوفة الخطأ لنماذج الدارسة خلال فترات التنبؤ (ت-١ ، ت-٢)

الاسلوب الإحصائي	الحالة الفعلية للشركات	نموذج (١)				نموذج (٢)			
		الحالة المتوقعة (خطأ)		مستوي الدقة (معدل الخطأ)	الحالة المتوقعة (خطأ)		مستوي الدقة (معدل الخطأ)		
		متعثر	غير متعثر		متعثر	غير متعثر			
(أ) : الفترة (ت - ١)									
التحليل التمييزي	١	متعثر	٧٠	(٣٠)	٧٨.٣	٧٠	(٢١.٧)	٧٠	(٣٠)
	٠	غير متعثر	٨٥	(١٥)	٨٢.٦	٩٢	(٨)	٨٢.٦	(١٧.٤)
الانحدار اللوجستي	١	متعثر	٨٠	(٢٠)	٨٢.٦	٨٠	(١٧.٤)	٨٧	(١٣)
	٠	غير متعثر	٨٥	(١٥)	٨٢.٦	٩٢	(٨)	٨٧	(١٣)
(ب) : الفترة (ت - ٢)									
التحليل التمييزي	١	متعثر	٦٠	(٤٠)	٧٣.٩	٨٠	(٢٠)	٧٣.٩	(٢٦.١)
	٠	غير متعثر	٨٥	(١٥)	٧٣.٩	٦٩	(٣١)	٧٣.٩	(٢٦.١)
الانحدار اللوجستي	١	متعثر	٨٠	(٢٠)	٧٣.٩	٨٠	(٢٠)	٧٣.٩	(٢٦.١)
	٠	غير متعثر	٦٩	(٣١)	٧٣.٩	٦٩	(٣١)	٧٣.٩	(٢٦.١)

ملحوظة: تشير الفترة (ت - ١) إلى الفترة قبل حدث التعثر لمدة عام ، بينما تشير الفترة (ت - ٢) إلى الفترة قبل حدث التعثر لمدة عامين.

يتضح من الجدول (١٠): تحقق نماذج الانحدار اللوجستي (LR) عند استخدام عينة الاختبار أعلى مستوى دقة للتصنيف والتنبؤ بالشركات المتعثرة والغير متعثرة خلال الفترة (ت-١) مقارنة بنماذج التحليل التمييزي (MDA) ، حيث تظهر النتائج أن النموذج (٢) بعد إضافة المتغيرات غير المالية (عمر الشركة ونوع النشاط) باستخدام كلاً من الانحدار اللوجستي والتحليل التمييزي، أدى ذلك قدرة النماذج على تصنيف الشركات غير المتعثرة 1 Specificity وانخفاض نسبة خطأ النوع الثاني Type II Error (تصنيف الشركات الغير متعثرة إلى شركات متعثرة مالياً) خلال الفترة (ت-١) لتصل إلى (٨٠٪) مما يشير إلى زيادة مستوى دقة التصنيف والتنبؤ لنماذج الانحدار اللوجستي والتحليل التمييزي نتيجة إضافة المتغيرات غير المالية وتؤكد هذه النتائج دراسة (Ciampi and Gordini, 2013; Lee and Choi, 2012) ، كما يلاحظ أيضاً أن النموذج (١): (النسب المالية فقط) باستخدام الانحدار اللوجستي يحقق أقل نسبة خطأ من النوع الأول (٢٠٪) خلال الفترة (ت-١) مما يشير إلى أن كلا من النموذجين (١)، (٢) باستخدام الانحدار اللوجستي يحققان أعلى نسبة حساسية 2 Sensitivity (قدرة على تصنيف الشركات المتعثرة) بعينة الاختبار، وكذلك خلال الفترة (ت-٢) يحقق الانحدار اللوجستي باستخدام النسب المالية فقط أداء أعلى مقارنة بنموذج التحليل التمييزي باستخدام النسب المالية فقط ، مما يشير إلى أن تكلفة الخطأ الناتجة عن استخدام الانحدار اللوجستي أقل من تكلفة الخطأ لنماذج التحليل التمييزي نظراً لأن تكلفة خطأ النوع الأول تساوي ٣٥ مرة تكلفة خطأ النوع الثاني (Altman, Haldeman and Narayanan, 1977).

$$^1 \text{ النوعية (Specificity)} = \frac{TN}{TN+FP} \times 100$$

حيث أن: (TN): حالات التنبؤ السليبي الصحيح.
(FP): حالات التنبؤ الإيجابي الخطأ.

$$^2 \text{ حساسية النموذج (Sensitivity)} = \frac{TP}{TP+FN} \times 100$$

حيث أن: (TP): حالات التنبؤ الإيجابي الصحيح ، (FN): حالات التنبؤ السليبي الخطأ.

كما يلاحظ تقارب أداء نماذج التحليل التمييزي والانحدار اللوجستي خلال الفترة (ت-٢) إلا أنه عند استخدام النسب المالية فقط يعطي نموذج التحليل التمييزي (MDA) أعلى نسبة خطأ من النوع الأول مقارنة بنموذج الانحدار اللوجستي (LR)، مما يشير إلى أنها أقل النماذج حساسية (قدرة على تصنيف الشركات المتعثرة) وقد يرجع ذلك إلى أن الانحدار اللوجستي يتفادى شرط تماثل التوزيع للمتغيرات المستخدمة في التنبؤ بخلاف التحليل التمييزي والذي يتأثر بمشكلة تغير توزيع البيانات ، حيث أنه تنسم بيانات الشركات المتعثرة بزيادة نسبة الانحراف المعياري للنسب المالية كما هو موضح بالجدول (٥) ويشير ذلك لوجود اختلافات بين قيم المشاهدات للشركات المتعثرة أعلى منها في الشركات الغير متعثرة ومن ثم انخفاض حساسية نماذج التحليل التمييزي (قدرة النموذج في تصنيف الشركات المتعثرة) (Rikkers and Thibeault, 2011).

سابعاً : قياس أداء نماذج الدراسة

يعرض الجدول (١١) نتائج استخدام كلا من الأساليب: (المساحة أسفل المنحني AUC ، معامل ارتباط جيني ، كولموجوروف سميرنوف KS-Z ، مقياس (ف) F-measure) كمقاييس لأداء نماذج الدراسة (النموذج (١): النسب المالية فقط ، النموذج (٢): النسب المالية ومتغيرات خصائص الشركات) ، وفي نفس الوقت مقارنة أداء أساليب التقدير المستخدمة في بناء النماذج سواء كانت الأساليب الاحصائية (التحليل التمييزي MDA والانحدار اللوجستي LR) ، وذلك باستخدام عينة الاختبار Test Sample لتحديد أي النماذج يحقق أداء أفضل في التصنيف والتنبؤ بالشركات المتعثرة والغير متعثرة ماليًا ، خلال الفترتين (ت-١) ، (ت-٢).

جدول (١١) قياس أداء نماذج الدراسة

النماذج	التحليل التمييزي		الانحدار اللوجستي		التحليل التمييزي		الانحدار اللوجستي	
	نموذج (١)	نموذج (٢)	نموذج (١)	نموذج (٢)	نموذج (١)	نموذج (٢)	نموذج (١)	نموذج (٢)
(أ) : الفترة (ت - ١)								
مقياس (F)	٧٣,٨	٧٧,٩	٨٠	٨٤,٣	٦٦,٧	٧٢,٩	٧٢,٩	٧٢,٩
المساحة أسفل المنحني (AUC)	٠,٨٨	٠,٩٠	٠,٨٩	٠,٩٢	٠,٨٧	٠,٧٨	٠,٨١	٠,٨٠
معامل ارتباط جيني	٠,٧٦	٠,٨٠	٠,٧٨	٠,٨٤	٠,٧٤	٠,٥٦	٠,٦٢	٠,٦٠
اختبار كولموجوروف سميرنوف (KS-Z)	٠,٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٢,٠١٢	٢,١٤٠	١,١٧٠	١,٤٦٣	١,٤٦٤
	(٠,٠٣)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠٠)	(٠,٠٢٨)	(٠,١٢٩)	(٠,٠٢٨)	(٠,٠١)

ملحوظة : النموذج (١) يمثل النسب المالية فقط ، النموذج (٢) يمثل النسب المالية وخصائص الشركات (عمر الشركة ، نوع النشاط) ، والفترة (ت-١) قبل حدث التعثر لمدة عام ، الفترة (ت-٢) قبل حدث التعثر لمدة عامين.

يتضح من الجدول (١١) الجزء (أ) أنه يحقق النموذج (٢): (النسب المالية ومتغيرات خصائص الشركات) باستخدام الانحدار اللوجستي (LR) خلال الفترة (ت-١) أعلى أداء للتنبؤ بالتعثر المالي مقارنة بالنماذج الأخرى باستخدام التحليل التمييزي (MDA) ، وفقا لنتائج استخدام مقاييس الأداء الأربعة ، حيث أنه يحقق أعلى قيمة لمقياس (F) مما يشير إلى أن (نموذج (٢): النسب المالية وخصائص الشركات)، باستخدام الانحدار اللوجستي يحقق أعلى حساسية للشركات المتعثرة وكذلك للمساحة أسفل المنحني (AUC) والتي تساوي (٠,٩٢)، كما أنه يحقق أعلى قيمة لمعامل ارتباط جيني للنموذج Gini rank coefficient حيث تقترب قيمته من الواحد الصحيح (٠,٨٤) ،

بالإضافة إلى أنه يحقق أعلى قيمة لـ (Z) ٢.١٤٠ الناتجة عن اختبار كولمغوروف سميروف (KS-) حيث يحقق فرق معنوي قوي بين عندي التوزيع الاحتمالي التراكمي Cumulative Distribution function عند مستوى معنوية ($P\text{-value} < 0.001$) لمجموعتي الشركات عينة الدراسة، كما يلاحظ أن إضافة المتغيرات الغير مالية (خصائص الشركات) إلى النسب المالية (النموذج ١) يحقق تحسن بمستوى الأداء لكلا من الانحدار اللوجستي والتحليل التمييزي، وفقا لنتائج مقاييس الأداء الأربعة المستخدمة خلال الفترة (ت-١)، وإن كان نموذج (١): النسب المالية فقط باستخدام التحليل التمييزي هو أقل النماذج في مستوى الأداء وفقا للمقاييس الأربعة المستخدمة خلال فترتي التنبؤ (ت-١، ت-٢).

كما يلاحظ من نتائج الاختبارات الأربعة المستخدمة لقياس أداء نماذج الدراسة إلى تقارب مستوى الأداء لكلا من نماذج التحليل التمييزي (MDA) والانحدار اللوجستي (LR) خلال الفترة (ت-٢)، وقد يشير ذلك إلى أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج تقابل شرط التوزيع الطبيعي للبيانات فيالرجوع إلى الجدول (٣) نجد أن نتائج اختبار ليفين Levens' Test أظهرت تساوى مصفوفة التباين المشترك للنسب المالية المستخدمة، بالإضافة إلى تقارب قيمة كلا من الوسط والوسيط للمتغيرات المستقلة في الجدول (٥) الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات البحثية السابقة مثل دراسة (Altman et al., 2016; Ciampi and Gordini, 2013).

ثامناً: ملخص النتائج

يمكن بلورة نتائج البحث بشقية النظرية والتطبيقي على النحو التالي :

- وجود علاقة وثيقة بين كلا من: (التحليل المالي للنسب المالية، عمر الشركة ونوع النشاط كمتغيرات غير مالية) وبين التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المصرية المساهمة الصغيرة والمتوسطة، عند اتخاذ القرارات المالية وغير المالية نظراً لأنها تشكل أده رقابية لتقييم القرارات الاستراتيجية التي تتخذها العديد من الأطراف مثل البنوك والإدارات بالشركات والمستثمرين.
- يؤثر نوع النشاط (الصناعة) تأثير معنوي على احتمال التعثر المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة المصرية ، حيث تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في قطاع التشييد والبناء أعلى احتمال للتعثر المالي مقارنة بالشركات التي تعمل بالقطاعات الأخرى (التجارية والخدمية والرعاية الصحية).
- بالرغم من وجود علاقة سلبية بين مؤشر النتائج القومي الإجمالي واحتمال التعثر المالي للشركات المساهمة الصغيرة والمتوسطة المصرية إلا أنها علاقة غير معنوية.
- تحقق نماذج الانحدار اللوجستي معدلات خطأ من النوع الأول (تصنيف الشركات المتعثرة كشركات غير متعثرة مالياً) أقل من معدلات خطأ النوع الأول باستخدام التحليل التمييزي خلال فترتي التنبؤ (ت-١ ، ت-٢)، الأمر الذي يشير إلى أنها ذات تكلفة خطأ منخفضة مقارنة بنماذج التحليل التمييزي.
- بالرغم من ما تفرضه طبيعة البيانات في هذه الدراسة على بناء نموذج الدراسة إلا أنه يؤثر كلا من المتغيرات المستخدمة وأسلوب التقدير (البناء) على أداء نموذج التنبؤ بالتعثر المالي ، لذلك يمكن الاعتماد على أي من النواحي الثلاثة عند تطوير نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

تاسعاً: التوصيات

- ضرورة الاستثمار بثبات في إدارة المخاطر بالشركات والتحليل المالي ومراقبة الأداء نظراً لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تكون أكثر عرضة للمخاطر التي تشكل مصادر للتعثر المالي.
- في ضوء نتائج الدراسة ، يتوجب قيام البنوك ومؤسسات الإقراض بتسهيل عمليات الائتمان وتقديم القروض (خاصة القروض قصيرة الأجل) للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التشييد والبناء نظراً لكونها أكثر الشركات احتياجاً للدعم المالي ، حيث تعتبر أكثر الشركات عرضة لمخاطر السيولة.
- ضرورة قيام مؤسسات الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على عملية التحليل المالي للمعلومات والبيانات عن حالة الشركة المتوقعة فضلاً عن عدم التركيز على الضمانات العينية والنقدية لأن ذلك سوف يتمشى مع طبيعة الحال بمراحل دورة حياة هذه الشركات، كما يساعد على خلق القدرة لدى إدارة الائتمان نحو نضج القرار الائتماني بالاعتماد على أساليب الذكاء الاصطناعي لما لها من فائدة عظيمة وقدرة تنبؤية مرتفعة.
- استخدام استراتيجيات تأخذ في الاعتبار بالتبادل التجاري وكذلك الائتمان التجاري بين الشركات الصغيرة والمتوسطة لتغطية العجز في رأس المال العامل لهذه الشركات.

المراجع

- Agostini, M. (2018). Corporate Financial Distress, Going Concern in Both International and U.S. Contexts, Palgrave, Macmillan.
- Alifiah, M.N. (2013). Prediction of Financial Distress Companies in The Trading and Services Sector in Malaysia Using Macroeconomic Variables. Procedia – Social and Behavioral Sciences, Vol. 129 pp. 90-98.
- Altman, E.I. (1968). Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy. The Journal of Finance, Vol. 23 4 pp. 589-609.
- Altman, E.I. , Sabato, G., and Wilson, N. (2010). The Value of Non-Financial Information in Small and Medium-Sized Enterprise Risk Management. The Journal of Credit Risk, 6, 1-33.
- Altman, E.I., Iwanic-Drozowska, M., Laitinen, E.K. and Suvas, A. (2016). Financial Distress Prediction in an International Context: A Review and Empirical Analysis of Altman's Z-Score Model. Journal of International Financial Management & Accounting, Vol. Issue 2016 pp. 1-41.
- Amendola, A., Restaino, M. and Sensini, L. (2014). An Analysis of The Determinants of Financial Distress in Italy: A Competing Risk Approach. International Review of Economics and Finance, Vol. 37 pp. 33-41.
- Beaver, W.H. (1966). Financial Ratios as Predictors of Failure. Journal of Accounting Research, Vol. 4 pp. 71-111.
- Bhimani, A., Gulamhussen, M.A. and Lopes, S.D. (2013). The Role of Financial, Macroeconomic, and Non-Financial Information In Bank Loan Default Timing Prediction. European Accounting Review, 22:4, 739-763.

- Charalambakis, E.C. (2015). On The Prediction of Corporate Financial Distress in The Light of Financial Crisis: Empirical Evidence Greek Listed Firms. International Journal of the Economics of Business, Routledge, ISSN: 1357-1516, pp. 1466-1829.
- Charalambakis, E.C. and Garrett, I. (2014). On The Prediction of Financial Distress in Developed and Emerging Markets: Does The Choice of Accounting and Market Information Matter? A Comparison of UK and Indian Firms. Review of Quantitative Finance and Accounting, Springer.
- Chen, M.(2011). Predicting Corporate Financial Distress Based on Integration of Decision Tree Classification and Logistic Regression. Expert Systems with Applications, Vol. 38 pp. 11261-11272.
- Ciampi, F. (2014). Corporate Governance Characteristics and Default Prediction Modeling for Small Enterprises An Empirical analysis of Italian Firms. Journal of Business Research, Elsevier.
- Ciampi, F. and Gordini, N. (2013). Small Enterprise Default Prediction Modeling Through Artificial Neural Networks: An Empirical Analysis of Italian Small Enterprises. Journal of Small Business Management, Vol. 51 1 pp. 23-45.
- Cinca, C. S., Nieto, B. G. (2012). Partial Least Square Discriminant Analysis For Bankruptcy Prediction. Decision Support Systems, 54, 1245-1255.
- Duan, J.C., Sun, J. and Wang, T. (2012). Multi-period Corporate Default Prediction-A Forward Intensity Approach. Journal of Econometrics, Vol. 170 pp. 191-209.
- Hu, H. (2011). A Study of Financial Distress Prediction of Chinese Growth Enterprises. DBA, University of Canberra.
- Jantadej, P. (2006). Using The Combination of Cash Flow Components to Predict Financial Distress. Lincoln, Nebraska.
- Keasey, K. and Watson, R. (1991). Financial Distress Prediction Models: A Review of Their Usefulness. British Journal of Management, Vol. 2, 89-102.
- Kunter, M. H., Nachtsheim, C. J. and Neter, J. (2004). Applied Linear Regression Models. 4th edition. McGraw-Hill Irwin.
- Lee, S., Choi, W.S. (2012). A Multi-Industry Bankruptcy Prediction Model Using Back-Propagation Neural Network and Multivariate Discriminant Analysis. Expert Systems with Applications, Vol. 40: 2941-2946.
- Loffler, G. and Posch, P. (2011). Credit Risk Modeling Using Excel and VBA. Second Edition, Wiley Finance.
- Mensah, Y. (1984). An Examination of The Stationarity of Multivariate Bankruptcy Prediction Models: A Methodological Study. Journal of Accounting Research, 22 (1), pp. 380-395.
- Modina, M. and Pietrovito, F. (2014) A Default Prediction Model For Italian SMEs: The Relevance of Capital Structure. Applied Financial Economics, Vol. 24, No. 23, pp. 1537-1554.
- Odam, M.D. and Sharda, R. (1990). A Neural Network Model for Bankruptcy Prediction. International Joint Conference on Neural Network, San Diego, USA.

- Ohlson, J.A. (1980). Financial Ratios and the Probabilistic Prediction of Bankruptcy. Journal of Accounting Research, Vol. 18 1 pp. 109-131.
- Orth, W. (2013). Multi-Period Credit Default Prediction With Time-Varying Covariates. Journal of Empirical Finance, Vol. 21 pp. 214-222.
- Peat, M. and Jones, S. (2012). Using Neural Nets to Combine Information Sets In Corporate Bankruptcy Prediction. Intelligent Systems in Accounting, Finance and Management, Vol. 19, Issue , John Wiley & Sons.
- Qi, M., Zhang, X. and Zhao, X. (2014). Unobserved Systematic Risk Factor and Default Prediction. Journal of Banking & Finance, Vol. 49 pp. 216-227.
- Rikkers, F. and Thibault, A.E. (2011). Default Prediction of Small and Medium-Sized Enterprises with Industry Effects. International Journal of Banking, Accounting and Finance, Vol. 3, Nos. 2/3.
- Schmuck, M. (2013). Financial Distress and Corporate Turnaround, An Empirical Analysis of The Automotive Supplier Industry. Galber, Verlag.
- Shumway, T. (2001). Forecasting Bankruptcy More Accurately: A Simple Hazard Model. The Journal of Business, Vol. 74, No 1 pp. 101-124.
- Sun, J., Li, H. (2010). Dynamic Financial Distress Prediction in Using Instance Selection For The Disposal of Concept Drift. Expert Systems with Applications, Vol. 38 pp. 2566-2576.
- Tinoco, M.H., Wilson, N. (2013). Financial Distress and Bankruptcy Prediction among Listed Companies using accounting, market and macroeconomic variables. International Review of Financial Analysis, Vol. 30 pp. 394-419.
- Tserng, H.P., Chen, P., Huang, W., Lei, M.C., Tran, Q.H. (2014). Prediction of Default Probability for Construction Firms Using The Logit Model. Journal of Civil Engineering and Management, Vol. 20(2): 247-255.
- Wolter, M., Rosch, D. (2014). Cure Events In Default Prediction. European Journal of Operational Research, Vol. 238 Issue 3.
- Zhou, L., Lu, D., and Fujita, H. (2015). The Performance of Corporate Financial Distress Prediction Models With Features Selection Guided by Domain Knowledge and Data Mining Approaches. Knowledge-Based Systems, 85, 52-61.

